

رسالة المديرية العامة للضرائب

دجمبر 2024

WWW.IMPOTS.GOV.MR

العدد 12



المديرية العامة للضرائب

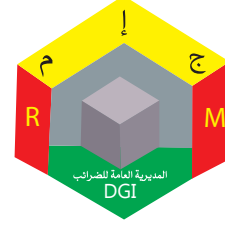
الرقابة والتدقيق الداخلي ركيزة لتعزيز الشفافية والكفاءة الضريبية

يتضمن العدد القادم

يشير تبادل المعلومات الدولية لأغراض ضريبية إلى التعاون بين الإدارات الضريبية في مختلف الدول لتبادل المعلومات التي تساعد في مكافحة الغش والتجنب الضريبي ورفع مستوى الامتثال الضريبي على المستوى العالمي. في هذا السياق، وقعت موريتانيا على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2022...

في هذا العدد

1. الرقابة والتدقيق الداخلي: ركيزة لتعزيز الشفافية والكفاءة الضريبية ص 2
2. ضيف العدد: المفتش الرئيسي للمصالح بالإدارة العامة للضرائب ص 4
3. أحداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب ص 8
34. تذكير بالالتزامات الجبائية ص 8



الكلمة الافتتاحية للمدير العام للضرائب



سنعزز دورنا الاستراتيجي في تنمية بلدنا .
وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم
جميعاً سنة سعيدة مليئة بالنجاحات
والإنجازات، سواء على المستوى المهني أو
الشخصي.
تفضلوا، زميلاتي وزملائي الأعزاء، بقبول
أسمى عبارات امتناني وتقديري.

اعل التيس



زميلاتي وزملائي الأعزاء،
يسرني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على
الأداء المتميز الذي حققناه هذه السنة في إطار
تعبئة الإيرادات الجبائية.
بفضل التزامكم وجهودكم المتواصلة، سجلنا
زيادة بنسبة 29٪ بالمقارنة مع السنة الماضية،
حيث ارتفعت الإيرادات من 24,69 مليار
أوقية سنة 2023 إلى 31,73 مليار أوقية سنة
2024، وهو إنجاز غير مسبوق في تاريخ
إدارتنا.

هذا النجاح هو ثمرة المهنية وروح الابداع لدى
كل واحد منا، وهو ما يعكس أيضا قدرتك
على العمل الجماعي لتحقيق أهدافنا
المشتركة، ولذلك فإنني أحيي بكل فخر
وبشكل خاص الصرامة والإصرار اللذين
تحلى بهما زملاؤنا الموظفون طوال السنة
المالية 2024.

تكريسا لهذا المسار، أدعوكم وأحثكم لمواصلة
عملكم المهني لمواجهة التحديات المستقبلية،
وأنا على يقين أنه بفضل تفانيكم واستعدادكم

الرقابة والتدقيق الداخلي: ركيزة لتعزيز الشفافية والكفاءة الضريبية

من ثقة المكلفين والجهات الرقابية في الإدارة. لضمان فاعلية هذا النظام، يتم توثيق جميع العمليات باستخدام أدوات تقنية متقدمة، مثل خرائط العمليات والدلائل الإرشادية، مع إخضاعها لتقييم دوري منتظم عبر آليات متخصصة في الرقابة والتدقيق الداخلي. ويعكس هذا النهج التزام الإدارة العامة للضرائب بتحقيق الاستدامة المالية عبر تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر، ولذلك فقد أدرجت هذه المقاربة بشكل مفصل في المذكرة رقم 55 المؤرخة في 12 سبتمبر 2017، وتم تعزيزها لاحقاً بإنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بموجب المقرر رقم 919 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2019.

2. التحول الرقمي: ركيزة لتعزيز الرقابة

اتبعت الإدارة العامة للضرائب استراتيجية شاملة للتحول الرقمي لتحسين الكفاءة، حيث أطلقت سنة 2014 نظام "جباية" الذي شكل نقطة تحول في إدارة العمليات الجبائية، وتوسع بإطلاق حزمة إضافية من الخدمات الإلكترونية في سنة 2019 لتسهيل عمليات التصريح والدفع الإلكتروني. ساهم هذا التحول الرقمي بشكل كبير في تلبية احتياجات المكلفين، حيث وفر لهم خدمات أكثر مرونة وسرعة، كما عزز من قدرة الإدارة على مراقبة العمليات الجبائية بدقة، وتمثل القيمة المضافة للتحول الرقمي في تمكين جهاز الرقابة الداخلية من الوصول الفوري إلى البيانات وتحليلها، مما يتيح متابعة دقيقة وآنية لكافة الأنشطة الجبائية، ويسهم في تحسين جودة القرارات المتخذة بناءً على مؤشرات موثوقة. ولضمان فعالية هذه المقاربة، تم تزويد المفتشين المدققين بحسابات خاصة على نظام "جباية"، تتيح لهم الوصول إلى معلومات شاملة عن جميع المصالح والأقسام ولكل المؤشرات والمقارنات الآلية، مما يسهم في تسريع عمليات التحقق والتحليل بدقة أكثر، ويمكن من رصد الثغرات وتحليل المخاطر بشكل استباقي.

3. اعتماد مقاربة التسيير بالأهداف: من أجل إدارة تركز على النتائج

في إطار مشروع تحسين أداء الإدارة، تم تبني مقاربة التسيير بالأهداف بموجب المذكرة رقم 17 المؤرخة في 26/03/2019، حيث تم تحديد الأهداف بناءً على مؤشرات علمية

تلعب الرقابة والتدقيق الداخلي دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية وضمان الكفاءة في الإدارة العامة للضرائب، مما يجعلها حجر الزاوية لتحقيق الحكامة الرشيدة وتعزيز العدالة الضريبية، حيث تهدف العمليات الرقابية إلى تحسين الأداء الإداري، وتساهم في حماية الموارد العامة وتعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة، من أجل تحقيق الاستدامة المالية والمحافظة على حقوق الخزينة العمومية.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الإدارة العامة للضرائب، على غرار تنامي حجم العمليات الجبائية وتعقيد التشريعات الضريبية، تتزايد الحاجة أكثر لتعزيز كفاءة الموظفين واعتماد أساليب رقابية متطورة في ظل الاحترام الصارم للنصوص القانونية والتنظيمية، ومع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الفنية التي تستدعي ابتكار حلول تركز على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر.

وفي هذا الإطار، توفر الوسائل التقنية الحديثة أدوات فعالة لدعم أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي من خلال فتح المجال لتوظيف الأنظمة المعلوماتية المتقدمة وأدوات التحليل الذكية، والتي تهدف لتحقيق مستويات أعلى من الدقة والشفافية في عملياتها، مع تحسين آليات اتخاذ القرار، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية وتلبية تطلعات المكلفين.

1. الرقابة الداخلية: نقلة نوعية في ظل التحول الرقمي

1. مقارنة التنظيم والتحكم بالمخاطر: استراتيجية لضمان الاستدامة

في ظل قيامها بمهامها في تحصيل الإيرادات العمومية، تواجه الإدارة العامة للضرائب تحديات التعامل مع العديد من المخاطر، ولذلك اعتمدت ومنذ سنة 2017 نظاماً شاملاً للتحكم بالمخاطر بهدف ضمان سير العمليات الجبائية بنفس الكفاءة في كل الظروف حسب المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

يعتمد هذا النظام على منهجية متكاملة تقوم على توصيف دقيق للوحدات الوظيفية والمهام والصلاحيات، مما يسهم في تحديد المخاطر المحتملة وإيجاد حلول مبتكرة للتعامل معها، ولا يقتصر دور هذا النظام على حماية العمليات الجبائية فقط، بل يمتد ليشمل سلامة الأفراد والممتلكات، وهو ما يعزز

II. المفتشية الرئيسية للمصالح: جهاز للرقابة ووسيلة لضمان النجاعة

1. التعريف والإطار التنظيمي

باعتبارها جهازاً للرقابة الداخلية للإدارة العامة للضرائب، فإن مجال اختصاص المفتشية الرئيسية للمصالح يشمل جميع المصالح والموارد البشرية. يتم تسيير هذا الجهاز الإداري من طرف مفتش رئيس برتبة مدير مركزي، يساعده أربعة مفتشين، يتم اختيارهم بناءً على كفاءتهم وتجربتهم في المجال.

لقد ساهمت المفتشية الرئيسية للمصالح في مشروع تطوير الإدارة العامة للضرائب، حيث تتمحور تدخلاتها حول تفتيش المصالح وفحص جميع الأنشطة الضريبية والإدارية إما بشكل كامل أو جزئي بالتركيز على مهام محددة، إضافة إلى التدقيق الداخلي بهدف مراجعة مجالات تطبيق القانون وظروف تنفيذ المهام من قبل المصالح الخاضعة للتدقيق.

وخلال القيام بالتدخلات الميدانية، يجب أن يكون المفتش مجهزاً بخطاب تكليف موقعا من طرف المدير العام للضرائب، يحدد المصلحة التي سيتم فحصها وطبيعة التحقيقات المطلوبة، إضافة إلى الهدف المتوخى وحدود المهمة.

ومن الناحية المنهجية، تتم التدخلات بواسطة فريق مكون من مفتشين اثنين على الأقل إذا كان الأمر يتعلق برقابة داخلية تشمل عدة مصالح، أو بواسطة مفتش واحد إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة واحدة.

ويتيم إنجاز مهام المفتشية إما تنفيذاً لبرنامج سنوي معتمد من قبل المدير العام للضرائب، برئاسة المفتش الرئيس للمصالح كرئيس للمهمة، أو استجابة لمهام خاصة، بناءً على أوامر المدير العام للضرائب.

2. دور فعال لضمان الامتثال وتعزيز الأداء

تعتبر المفتشية الرئيسية للمصالح جهاز الإدارة العامة للضرائب لضمان احترام النصوص القانونية والتنظيمية وتعزيز الأداء الداخلي للإدارة، لذلك فهي تكلف بالمهام التالية:

- التحقق من تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية بشكل صحيح من قبل جميع هياكل الإدارة العامة للضرائب، وبصفة أكثر تحديداً تلك الأحكام المتعلقة بالأساس الضريبي، التصفية، الرقابة، التحصيل، والنزاع بشأن مختلف الضرائب والرسوم.
- اقتراح التدابير الأكثر ملاءمة لتحسين جودة نشاط

ومدرسة، وتوجيه الأداء وتحسين استخدام الموارد من خلال الاعتماد على مؤشرات دقيقة تساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار وتضمن تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية أكبر.

تقوم هذه المنهجية على تحديد الأهداف بشكل استباقي، مع ربطها بمؤشرات قابلة للقياس تتيح متابعة الأداء بشكل موضوعي وفعال، وهو ما يسهل عملية اتخاذ قرارات بشكل مدروس وبالاتناد إلى بيانات دقيقة تم استخراجها من نظام "جباية".

تستند مقارنة التسيير بالأهداف إلى المعايير الدولية في تقييم الأداء، حيث تعتمد الإدارة على أدوات مستوحاة من المعايير الدولية، مثل أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرائب (TADAT) التي توفر إطاراً شاملاً لقياس الأداء وتحليل الجوانب المختلفة للإدارة الضريبية.

4. نظام رقابي متكامل: مستويات متعددة لضمان جودة أكبر

تسعى الإدارة العامة للضرائب من خلال الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة خدماتها وتعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى ضمان ترشيد استخدام الموارد، هذه الرقابة تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالمصالح والوكلاء، وتسهم في دعم المفتشين بما يضمن فعالية أكبر في تنفيذ العمليات الجبائية والإدارية. وعلى هذا الأساس، يُعتبر التدقيق الداخلي لإدارة الضرائب عملية ضرورية لتقييم الكفاءة وتقديم توصيات لتحسين الأداء مع الالتزام بالمعايير المهنية، بما في ذلك متابعة تحقيق الأهداف وكفاءة الأنشطة، مثل تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، وفق المؤشرات والأهداف التي تم تحديدها مسبقاً.

وقد اعتمدت الإدارة العامة للضرائب مستويات تنظيمية متعددة، تتوزع بين المديرية المركزية والميدانية، تخضع لرقابة المفتشية الرئيسية للمصالح بوصفها الجهاز الوحيد المخول في مجال التدقيق حيث يمارس مهمته بشكل مستقل تحت إشراف المدير العام للضرائب.

تركز المفتشية في عملها على العمليات الجبائية التقليدية وعمليات الرقابة الضريبية والتحصيل، مع إعطاء أهمية خاصة لتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتشمل الرقابة على المصالح أيضاً تنفيذ عمليات تدقيق شاملة تهدف إلى تعزيز الكفاءة وجودة الأداء، وفق خطة تنظيمية تراعي المخاطر وتضمن تنفيذ العمليات بشكل فعال.

بخطه عمل تهدف إلى ضمان متابعة وتنفيذ التوصيات والاقتراحات الصادرة، مما يساهم في متابعة التقدم المحرز وتقييم فعالية التوصيات.

4. التدقيق الداخلي والتفتيش: أدوات متكاملة لتحقيق الأهداف

تتم التدخلات بواسطة آليتين متكاملتين، لكل منهما خصائصه، مما يسمح بتشخيص شامل لمعاملات الإدارة واقتراح توصيات ذات صلة.

- التدقيق الداخلي: يشمل تقييمًا شاملاً لعمل المصلحة، بما في ذلك الانتماء والامتثال والكفاءة والملائمة والجودة، وهذا من خلال تحديد وتحليل أسباب التجاوزات أو الاختلالات المسجلة واقتراح الحلول التصحيحية الملائمة، وعلى الرغم من تقاسمه للمبادئ الأساسية مع تفتيش ورقابة المصالح مثل الاستقلال والكفاءة المهنية والحياد والشفافية، يتميز التدقيق الداخلي بنهجه وأهدافه كونه يشمل فحصاً دقيقاً ويؤثر على مختلف المصالح.

- التفتيش: يتمثل في الرقابة البعيدة التي تشرف عليها المفتشية الرئيسية للمصالح، حيث يتم التركيز على مصلحة معينة أو التحقيق في وضعية محددة بهدف التحقق من احترام المعايير والإجراءات بالإضافة إلى ملائمة التنظيم والأساليب العملية المستخدمة، ولذلك تعتبر خطوة أساسية تمكن من إظهار نقاط الضعف والقوة في المصلحة أو الموظف موضوع التفتيش.

5. من أجل تسيير ضريبي أكثر كفاءة

تساهم جهود المفتشية في تحسين الأداء العام للإدارة الضريبية عبر تعزيز الامتثال، وتقديم توصيات لتحسين الإجراءات، وزيادة فعالية استخدام الموارد.

خلال السنوات الخمسة الأخيرة واكبت المفتشية الإصلاحات التي قام بها القطاع، فقامت بتدخلات واسعة شملت مختلف المصالح، حيث تم توثيق هذه التدخلات بشكل جيد يسهل الوصول لها في أي وقت والاستفادة منها في شكل تقارير وجدول وخلصات منهجية تشمل كل مهام الإدارة العامة للضرائب.

بخصوص التدقيق الداخلي قامت المفتشية بالعديد من العمليات على مستوى الإدارة العامة، شملت طريقة تسيير ملفات المكلفين بما في ذلك تحديث وموثوقية المعلومات الموجودة في نظام المعلومات جباية والانتظام الذي سيضمن جودة تسيير ملفات المكلفين، وهذا ما مكن من مراجعة تنظيم عمليات التحديث الضروري لجعل ملفات المكلفين ملائمة للترتيبات الجديدة

الوكلاء والمصالح، بهدف زيادة الكفاءة والمردودية.

- متابعة تنفيذ التوصيات، سواء كانت على إثر مهام مختلف الهيئات الرقابية: المفتشية العامة للمالية، المفتشية العامة للدولة، محكمة الحسابات والمفتشية الداخلية للوزارة... أو من تقارير المفتشية الرئيسية للمصالح نفسها.
- تقديم التأطير والدعم والمساعدة لجميع هياكل الإدارة العامة للضرائب بهدف تسهيل عمل هذه الهياكل وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الإدارات.
- الاشراف على استلام المهام بين المسؤولين، وضمان أن تتم هذه العملية وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية.
- وتعتبر المفتشية مسؤولة أيضاً عن الإشراف على نقل وتحويل ملفات المكلفين بين مصالح التسيير المختلفة.
- بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المفتشية الرئيسية للمصالح مصدر معلومات للمدير العام للضرائب بشأن وضع المصالح والوكلاء، من حيث وضعية العمل وجودته، إضافة إلى تشخيص الصعوبات المرتبطة بأداء مهامهم، حيث تساهم في تحسين صياغة الأحكام الضريبية، وتحديد المجالات التي تتطلب جهداً خاصاً في مجال التكوين المستمر للموظفين.

3. منهجية عمل شاملة وفقاً لمعايير صارمة

إن الهدف من عمل المفتشية الرئيسية للمصالح هو تشخيص جميع النواقص وتحسين عمل الموظفين والمصالح من خلال تحليل أساليب الإدارة لصياغة اقتراحات قادرة على زيادة مردودية المصالح المدققة وجودة الخدمة العمومية.

وفي ختام كل مهمة ميدانية، يتم إعداد تقرير تدقيق يعكس جميع التحقيقات التي تم إجراؤها ويوضح بشكل موضوعي وضعية المصالح والموظفين الذين يتبعون لها، يتم رفعه إلى المدير العام للضرائب وفق المنهجية التالية:

- الجزء الأول يتضمن ملخصاً للوقائع التي تم ملاحظتها أثناء التدقيق ويقدم توصيات واقتراحات تهدف إلى تحسين عمل المصلحة موضوع التدقيق وتحديد مكامن الخلل اضافة إلى أهمية الأنشطة والخطوات التي تم القيام بها.

- الجزء الثاني من التقرير يكون في شكل جداول، كشوف أو ملاحظات تم رصدها من قبل بعثة التفتيش، وتحرر على نسختين، حيث يتم إرفاق نسخة من كل جدول بتقرير التدقيق إلى المدير العام للضرائب على أن يحول التقرير في النهاية إلى الإدارة أو المصلحة المعنية للاطلاع والارشافة.

وفي النهاية، تُسجل نتائج التدقيق في التقرير المصحوب



ضيف العدد

يسرنا من خلال هذه النافذة أن نطلعكم على فحوى المقابلة التي أجريناها مع السيد محمد الامين ولد شمد، المفتش الرئيسي للمصالح بالإدارة العامة للضرائب

السيد المفتش:

1. هل من تعريف، موجز، للمفتشية الرئيسية للمصالح؟

المفتشية الرئيسية للمصالح هي الجهاز المكلف بالرقابة الداخلية على مستوى المديرية العامة للضرائب، وتقوم بهذه المهمة من خلال تعليمات السيد المدير العام للضرائب وعبر خططها السنوية، ويمكن الاطلاع بشكل مستفيض على مهامها من خلال مراجعة الموضوع الرئيسي لهذا العدد.

2. ما هو تقييمكم لانعكاس التطورات التي شهدتها ادارتنا على نجاح مهام المفتشية الرئيسية للمصالح وسير عملها؟

لقد تأثرنا إيجابيا بتلك الإصلاحات، حيث تمكنا من الوصول الى الكثير من المعلومات بواسطة النظام المعلوماتي (جباية) وهو ما يمكننا من اكتشاف الاختلالات ومعالجتها في الوقت المناسب وبشكل فعال.

3. هل أنتم راضون عن مستوى تنفيذ خطة العمل لهذه السنة؟

نعم لقد تمكنا من تنفيذ خطة العمل بنسبة 80%، وتوجت كل تدخلاتنا بتقارير ميدانية مكنت الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة.

4. هل لديكم كلمة أخيرة تودون إضافتها؟

إن كان لي من كلمة أخيرة فإنني انتهز الفرصة من هذا المنبر لأشكر فريق التحرير وأهنته على ما يقوم به من مجهودات لتسليط الضوء على الإصلاحات والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها إدارتنا لشركائها.

المتعلقة بالضريبة على الشركات وضريبة الأرباح للأعمال الشخصية.

أما بخصوص الرقابة الداخلية والتفتيش، فقد قامت المفتشية بعدة تدخلات شملت كل الإدارات، وفقا للبرامج المعتمدة.

وفيما يتعلق بالمهام الخاصة، فقد تم تكليف المفتشية بالعديد من المهام بما في ذلك تسيير الإعفاءات الضريبية وتسجيل بيانات الشركات في نظام جباية، وهو ما مكن من ضبط الإجراءات بشكل أكثر وضوحا.

لقد توجت كل التدخلات بتقارير شملت توصيات هامة وتشخيص موضوعي لكل مكان من الخطر وتحليل معمق للأنشطة، وهو ما انعكس إيجابا على سلوك الموظفين والعمال وعلى احترام الإجراءات الإدارية، مما ساهم في رفع أداء الإدارة.

III. رؤية نحو المستقبل

تسعى المفتشية الرئيسية للمصالح إلى تعزيز الأداء الوظيفي وجودة الخدمة في الإدارة العامة للضرائب من خلال إجراء مراجعة شاملة للأنشطة والعمليات الضريبية، وتقديم تقارير تفصيلية للمدير العام للضرائب. يركز دور المفتشية على إجراء عمليات تدقيق مستمرة تهدف إلى تقييم الوضع الحالي للمصالح ووضع خطط عمل استشرافية من شأنها المساهمة في تطوير الإدارة الجبائية.

تشمل عمليات التدقيق أنشطة متعددة لتحديث وتطوير المهارات التنظيمية والوظيفية، مع تصحيح النواقص وتحسين العمليات الإدارية، ويعزز هذا الدور المزدوج من فعالية الرقابة الداخلية ويضمن تحسين الأداء عبر كافة المستويات، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الإيرادات واستدامتها.

إن الجمع بين التدقيق الداخلي والرقابة يشكل أداة فعالة للحصول على رؤية شاملة للعمليات الجبائية، مما يسمح بتصحيح المسارات عند الحاجة وتعزيز النجاعة والشفافية في التنفيذ، وهو ما يدعم الثقة بين المواطنين والإدارة الضريبية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

أحداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب

1. زيارة الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

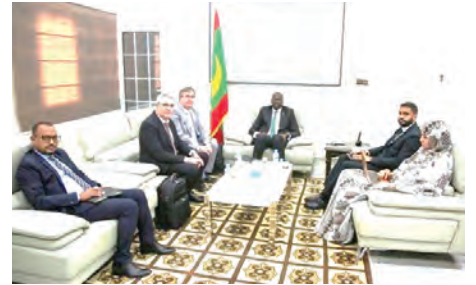
قام معالي السيد كوديورو موسى انكنور، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بزيارة عمل إلى المديرية العامة للضرائب بتاريخ 11-10-2024. وبهذه المناسبة ترأس السيد الوزير اجتماع عمل بحضور المدير العام للضرائب محاطا بجميع معاونيه.

وخلال هذا اللقاء حث سعادته الحضور على ضرورة مضاعفة الجهود في مجال تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز مكافحة التهرب.

وعلاوة على ذلك، كان هذا الاجتماع مناسبة لاستعراض اهم التحديات المتعلقة بظروف العمل حيث اعترف سيادته بموضوعية ومشروعية المطالب التي أثارها المتدخلون، ملتزما بالبحث عن الحلول المناسبة لها في أقرب الآجال.

2. زيارة بعثة صندوق النقد الدولي/ مركز المساعدة الفنية لدول غرب افريقيا

استضافت المديرية العامة للضرائب بعثة من صندوق النقد الدولي/ مركز المساعدة الفنية لدول غرب افريقيا في الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر 2024، بهدف تفعيل آليات التصفية



المحاسبية للمتأخرات الجبائية الموجودة على السجلات الضريبية، في إطار مشروع الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وقد تم استقبال خبراء هذه البعثة من طرف السيد اعلي التيس، المدير العام للضرائب، حيث أجرت البعثة تبادلات مكثفة مع المسؤولين الإداريين بالمديرية العامة للضرائب بمن فيهم الخبير المقيم لبرنامج دعم الحكامة المالية والإدارية في موريتانيا.

وبفضل التبادلات المثمرة التي أجرتها البعثة على مستوى المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة الخزينة والمحاسبة العمومية تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- وضع خطة عمل للتنفيذ التدريجي لإجراءات معالجة الديون غير القابلة للتحصيل وآلية المقاصة الجبائية؛

- تحديث استراتيجية شاملة للتحصيل على مستوى المديرية العامة للضرائب؛
 - وضع خطوط رئيسية من أجل استراتيجية خاصة للمؤسسات والشركات العمومية المدينة.
- يذكر في الأخير ان النتائج المتوجة لأشغال هذه البعثة تم عرضها على السيد كوديورو موسى انكنور، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

3. التكوينات وورشات العمل

1. التكوينات وورشات العمل المنظمة في موريتانيا أ. التكوين على منظومة التصريحات الضريبية



استفاد 28 اطارا من مختلف ادارات المديرية العامة للضرائب من تكوين حول منظومة التصريحات الضريبية الجديدة، اتسم بالطابع التفاعلي والنقاش الثري وتبادل الخبرات. حيث توجت الورشات باقتراحات لتحسين منظومة التصريحات الضريبية لتدارك النقائص المسجلة في النماذج المعتمدة منذ سنة 2024. ويذكر أن هذا التكوين تم تنظيمه من قبل مشروع P2FP تحت اشراف الخبير الدولي السيد غريغوار هيبير سوفرين، مدير مؤسسة Droit d'Afrique.

- ب. دورة تكوينية على اعداد الاتفاقيات الجبائية في الفترة من 2 إلى 6 سبتمبر 2024، تلقى 14 اطارا من المديرية العامة للضرائب تكوينا على إعداد الاتفاقيات الضريبية.

وقد ركز هذا النشاط على الإطار العام للضرائب الدولية، الاتفاقيات الضريبية، بلد الإقامة و بعض





لتبادل خبراتهم في هذا المجال.

وقد امتد هذا النشاط على مدى ثلاثة أيام بمشاركة حوالي عشرة اطر يتوزعون بين إدارة النزاعات والتشريع، وإدارة مركزة المحاسبة والمساعدة في مجال التحصيل، إضافة الى رؤساء مصالح التحصيل لدى المديرية العامة للضرائب، وقد أشرف على هذا النشاط الخبير المقيم لمشروع دعم الحكامة المالية للإدارة العمومية.

2. التكوينات وورشات العمل المنظمة خارج البلاد

أ. ورشة عمل حول دور الضرائب في الوقاية الصحية

شاركت المديرية العامة للضرائب في ورشة عمل حول دور الضرائب في الوقاية الصحية، وقد تم تنظيم هذه الورشة من طرف برنامج الضرائب العالمي التابع للبنك الدولي وبالتنسيق مع مفوضية الإيكواس في داكار بحضور المدير المساعد لإدارة التشريع والنزاعات.

إن الهدف العام لورشة العمل هذه هو تحسين، تصميم، تنفيذ وتقييم الإجراءات الجبائية الصحية على المستويين الوطني والإقليمي.

ب. ورشة عمل إقليمية لصالح الإدارات الجبائية

عقدت دورة عمل مدتها خمسة أيام في ساحل العاج، نظمها المركز الافريقي للبحوث والمساعدة التقنية.

ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه الورشة هو استخدام بيانات المسح الدولي للإدارة الجبائية المعروف بـ (ISORA) وذلك لتعزيز قدرات إدارات الضرائب في دول غرب أفريقيا، من خلال تحسين، جمع وتحليل البيانات الضريبية من أجل إدارة أكثر كفاءة للإيرادات العامة. ومثل المديرية العامة للضرائب المدير المساعد لإدارة المعلوماتية والتكوين والإصلاح الجبائي مصحوبا برئيس قسم الإحصائيات وتحليل البيانات في نفس الإدارة.

4. الاصدارات والمنشورات

دليل عملي للنزاعات الضريبية

اعتمدت المديرية العامة للضرائب دليلا جديدا يلخص الإجراءات في مجال النزاعات الضريبية والطلبات الولائية طبقا للمدونة العامة للضرائب.

المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتفاوض وتفسير وإعداد الاتفاقيات الضريبية، حيث يأتي هذا النشاط في إطار تبادل الأفكار والتفاعل مع الخبراء، وقد تم تنظيم هذا التكوين بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

ج. تكوين حول إجراءات ابرام الصفقات العمومية

ويهدف هذا التكوين إلى تعزيز معارف ومهارات المشاركين لضمان الشفافية والكفاءة واحترام المساطر القانونية. وقد مثل المديرية العامة للضرائب في هذا النشاط كل من رئيس المصلحة الإدارية ومفتش داخلي. وقد تم هذا النشاط بالتعاون مع مؤسسة خبراء فرنسا.

د. وضع منظومة توقعية لتسيير الوظائف والمهارات

لدى المديرية العامة للضرائب

في إطار مشروع دعم التدريب المهني في مجال المالية العامة والمنفذ من طرف مؤسسة خبراء فرنسا، يجري العمل حاليا



على تعزيز إدارة الموارد البشرية في الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، وذلك منذ يوليو 2023، وقد احتلت المديرية العامة للضرائب مكانة متميزة في هذا النشاط.

تبدأ هذه المهمة بإعداد توصيف وظيفي، وقد تم في هذا المجال انجاز 236 توصيف وظيفي لصالح جميع الإدارات، بفضل تعبئة الوكلاء ودعم فريق العمل الداخلي.

وعلى مستوى المرحلة الثانية من هذا العمل، تم اجراء تكوين على المقابلات المهنية على مرحلتين، ويهدف هذا النشاط الى تقييم المهام المسندة إلى الوكلاء (الحوار بين الوكيل ورئيسه فيما يتعلق بالعمل المنجز والاحتياجات التدريبية والتحويلات المهنية)، وقد تم حتى الآن تدريب حوالي عشرين اطارا في هذا الصدد.

هـ. ورشة حول تطوير الدليل العملي لإجراءات

التحصيل

عقدت ورشة في مقر المديرية العامة للضرائب حول اعداد دليل إجراءات التحصيل، مما أتاح الفرصة لمختلف المشاركين



تذكير بالالتزامات الجبائية

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات		
المواد من 118 إلى 109	40% 25% 15% (انظر الجدول)	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على المرتبات والأجور	الضرائب الشهرية
المواد من 118 إلى 109	18% - 16%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على القيمة المضافة	
المواد من 280 إلى 274	16%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الضريبة على العمليات المالية	
المواد من 293 إلى 290	انظر الجدول	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم على تذاكر الرحلات المتجهة خارج البلاد	
المواد من 289 إلى 281	10% - 5% - 0,1%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على التأمينات	
المادة 137	18%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقطاع من المنبع على الإيجار	
المادة 293 مكررة إلى المادة 293 مكررة 5	5%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على خدمات الاتصالات	

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات		
المواد من 130 إلى 119	20% - 10%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	قبل منتصف الأشهر يناير أبريل يوليو أكتوبر	الضريبة على دخول الأموال المنقولة	الضرائب الفصلية

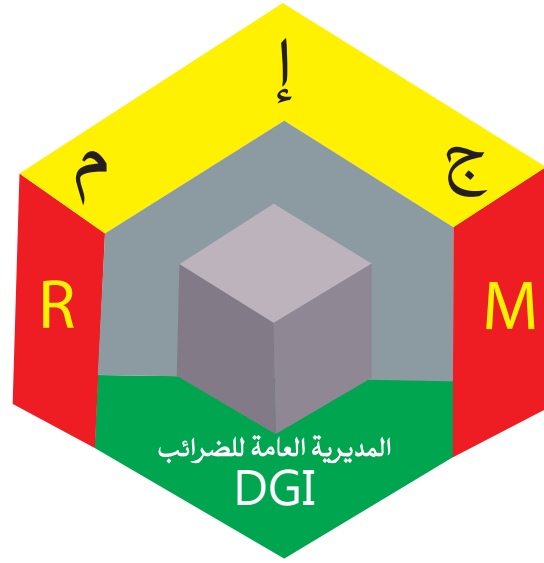


ضرائب ذات صفعة دورية

آخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)
الاقتطاع المترتب على خدمات المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	3%
الاقتطاع المترتب على خدمات غير المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	15%
الاقتطاعات التي تنفذها الخزينة على المعاملات	اقتطاع تلقائي	اقتطاع تلقائي	2%
الاقتطاع من المنبع على الأكرية	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	18%

الضرائب السنوية

آخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	
الضريبة على الشركات	آخر أجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 25%) او (2% - 25%)	المواد من 1 الى 67
الضريبة على ارباح اعمال الاشخاص الطبيعيين	آخر أجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 30%) او (3%)	المواد من 68 الى 98
الرسم على المهنة	آخر أجل للتصريح 30 ابريل	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	انظر الجدول	المواد من 184 الى 196
الرسم على التدريبات	آخر أجل للتصريح 01 فبراير	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	0,6%	المواد من 150 الى 158



المديرية العامة للضرائب

المديرية العامة للضرائب، شارع الوحدة الوطنية،
انواكشوط - موريتانيا . ص.ب: 54120
(<http://impots.gov.mr>)

مدير النشر:

اعل التيس، المدير العام للضرائب

رئيس التحرير:

لمرابط ولد السيد، مسؤول الخلية المكلفة بالاتصال والتوجيه ونصح دافعي الضرائب

فريق التحرير:

سناطور خالد

أبوبكرين محمدو كان

محمد الحافظ ديماني

داها منت بناهي

هندو منت عمارة

محمد يحيى اليدالي